Journal of Azzaytuna University (JAZU)
JAZU Homepage: https://azzujournal.azu.edu.ly
ISSN (Print):2523-1006, ISSN (Online): 3105-4420 DOI: 10.35778/jazu.i55.a571

نظام ضمان الودائع ودوره في تحقيق استقرار الودائع المصرفية

دراسة ميدانية عن مصرف الصحارى

أحمد سعد أحمد مسعود[1]* ، ليلى مفتاح محمد الناجح[2]

[1]أستاذ التمويل والمصارف، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا ، طرابلس، ليبيا

[1]ahmed.massoud@academy.edu.ly, [2]lailaalnajeh@gmail.com

المؤلف المرسل: (*)

تاريخ استلام المقال: 01 سبتمبر 2025 ، تاريخ المراجعة: 27سبتمبر 2025، تاريخ القبول : 29سبتمبر 2025

الملخص:هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مساهمة نظام ضمان الودائع في استقرار الودائع المصرفية، مع التركيز على دور صندوق حماية أموال المودعين في القطاع المصرفي الليبي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي واستخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات، حيث وُزّعت استبانة على (100) موظف في الإدارة العامة وثلاثة فروع بمصرف الصحارى، وكانت (89%) من الاستبانات صالحة للتحليل. استُخدمت أدوات إحصائية مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبارOne-Sample T-Test والانحدار الخطي البسيط، وأظهرت النتائج أن نظام ضمان الودائع يساهم بشكل ملحوظ في تعزيز استقرار الودائع. ومع ذلك، أبدى المبحوثين حالة من عدم اليقين حيال قدرة الصندوق على تفعيل آليات الإنذار المبكر، بما يعكس محدودية دوره في هذا الجانب. كما أن النظام يعزز قدراً من الثقة لدى كبار المودعين، غير أن هذه الثقة تبقى محدودة بسبب السقف المفروض على الودائع المضمونة.

الكلمات المفتاحية: الودائع – نظام ضمان الودائع – استقرار الودائع.

ABSTRACT: This study investigates the contribution of the deposit insurance system to the stability of bank deposits, focusing on the role of the Depositors' Protection Fund in the Libyan banking sector. Using a descriptive methodology and SPSS for data analysis, a questionnaire was distributed to 100 employees at the General Administration and three branches of Sahara Bank, with 89% of responses deemed valid. Statistical tools, including means, standard deviations, the One-Sample T-Test, and Simple Regression, were applied. Results indicate that the deposit insurance system significantly enhances deposit stability. However, respondents expressed uncertainty about the Fund's capacity to activate early warning mechanisms, reflecting its limited role in this area. While the system builds some confidence among large depositors, this remains constrained due to the ceiling imposed on guaranteed deposits.

Keyword: Deposits - Deposit Insurance System - Deposit Stability.

1. المقدمة:

انطلاقاً من أن الودائع المصرفية تمثل أحد أهم البنود اللازمة لدعم الاستقرار المالي للجهاز المصرفي، وباعتبارها ديوناً واجبة الدفع فإن أي خطر يهدد هذه الودائع يشكل تهديداً مباشراً للجهاز المصرفي واستقراره؛ لذلك تظافرت الجهود العالمية والمحلية وعَمِلت على وضع تدابير وآليات من شأنها حماية أموال المودعين من ناحية؛ وحماية المصارف من خطر الإفلاس من ناحية أخرى، ومن بين هذه الآليات نظام ضمان الودائع المصرفية الذي ظهرت أهميته في الفترة الأخيرة باعتباره من العناصر الفعالة في التغلب على المشاكل التي قد تواجه المؤسسات المالية التي تقبل الودائع بصفة عامة والمصارف التجارية بصفة خاصة؛ لذلك نجد أن الدول التي لا تطبق هذا النظام بدأت بدراسة إمكانية العمل به نظراً لأهميته الكبيرة في حماية أموال المودعين وعلاج المشاكل التي قد تواجه المصارف (غبغوب، 2021).

 This is an open access article under the CC BY-SA license.

وقد عملت ليبيا على إنشاء مؤسسة ضمان أموال المودعين يكون الغرض منها حماية أموال المودعين وتعويضهم، حيث عمل المشرع الليبي على وضع اللبنات الأولى لهذه المؤسسة في سنة 2005م، وذلك بموجب المادة رقم (91) من القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف الصادر عن مؤتمر الشعب العام سابقاً(http://www.dif.gov.ly(28) إبريل 2024).

هدف هذا الصندوق حسب المادة (3) من النظام الأساسي إلى ضمان ودائع المودعين لدى المصارف تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة في الجهاز المصرفي في ليبيا، كما أشارت المادة (28) إلى حدود الضمان المقررة للودائع المصرفية حسب حجم الوديعة، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للبحث عن مدى مساهمة الصندوق من خلال ضمان الودائع في تعزيز ثقة المودعين في الجهاز المصرفي؛ وإبراز دوره في تحقيق استقرار الودائع المصرفية في مصرف الصحارى وزيادة ثقة المودعين به.

2. الدراسات السابقة:

وُجِدت بعض الدراسات التي تناولت موضوع ضمان الودائع المصرفية، وانقسمت إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية وذلك على النحو التالي:

أولاً: الدراسات العربية:

1. **دراسة (غبغوب، 2021)**: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أسباب إنشاء نظام التأمين على الودائع والسمات الرئيسية المتعلقة بهذا النظام، إضافة إلى دراسة واقع تطبيق نظام التأمين على الودائع المصرفية في الجزائر ومدى تطابقه مع مبادئ الهيئة الدولية لأنظمة التأمين على الودائع، وقد توصلت إلى أن إنشاء نظام التأمين على الودائع يزيد من درجة استقرار الودائع المصرفية وجذب المزيد من المدخرات، فضلاً عن دوره في ضمان عدم اتساع أي أزمة مالية ومنع انتقالها من مصرف إلى أخر.
2. **دراسة (حدرباش، 2021)**: هدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على دور نظام ضمان الودائع المصرفية في حماية حقوق المودعين في لتشريع الجزائري، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن نظام ضمان الودائع المصرفية يعد تأمين غير موجه إلى حماية فرد أو مؤسسة معينة بل يهدف إلى حماية المجتمع عامةً أي الأشخاص والمؤسسات المودعة للأموال بالجهاز المصرفي، كما أنه نظام لا يهدف إلى تحقيق الربح من الجهة الضامنة بل إن غايته تعزيز الثقة العامة لدى جمهور المودعين.
3. **دراسة (خليف، مدوخ، 2022)**: هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور نظام ضمان الودائع بوصفها أحد أهم شبكات الأمان المالي، وإبراز مدى تأثير وجود إطار قانوني واضح وصريح وإطار احترازي للتعامل مع المصارف التي تواجه تحديات على مواجهة الأزمات في مراحل مبكرة، وتوصلت إلى أن هناك اهتمام واضح بدور مؤسسات ضمان الودائع في تعزيز فعالية منظومة إدارة الأزمات المصرفية وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية، وأن الاعتماد على نظام التأمين على الودائع يقلل من الأثار السلبية للأزمات المالية التي تتعرض لها المصارف الفلسطينية.
4. **دراسة (طه، المخرم، 2023)**: هدفت الدراسة إلى قياس أثر العوامل الخارجية على تنمية الودائع المصرفية في المصارف التجارية الليبية، وقد توصلت إلى أن هناك علاقة معنوية قوية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد العوامل الخارجية (الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي، النشاطات الاقتصادية، إدراك الجمهور بأهمية التعامل المصرفي)، وبين أبعاد تنمية الودائع المصرفية (استراتيجية المنافسة السعرية، واستراتيجية المنافسة غير السعرية).
5. **دراسة (بارة، 2023)**: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور نظام التأمين على الودائع في تعزيز الثقافة المصرفية في المصارف العمومية في ولاية سوق أهراس وتسليط الضوء على هذا النظام باعتباره أسلوب وقائي، إضافةً إلى التعرف على واقع أنظمة حماية

الودائع في المصارف الجزائرية؛ وتوصلت إلى إنشاء وتبني أنظمة لحماية الودائع سيكون له تأثير إيجابي على ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي الجزائري، وأن هذه الأنظمة تساهم في وضع آليات للتعامل مع الأزمات حسب طبيعتها الأمر الذي يزيد من الثقة في الجهاز المصرفي ويحد من حالات الذعر لدى جمهور المودعين.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. **دراسة (Haryanto, chandrarin, bachtiar,2019)**: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين خصائص المصرف: رأس المال، المخاطر، الربحية، الكفاءة، وحجم المصرف وبين الاستقرار المصرفي مع وجود نظام التأمين على الودائع في المصارف الأندونيسية، كما هدفت إلى بيان تأثير وجود مؤسسة التأمين على الودائع على سلوك العملاء؛ وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن رأس المال والربحية وحجم المصرف أثرت بشكل إيجابي على الاستقرار المصرفي، كما خلصت الدراسة إلى أن المصارف ذات الأصول الكبيرة تتمتع بقدرة وخبرة أفضل في إدارة المصارف مما ينعكس على زيادة ثقة عملائها بها، وأن العملاء يميلون إلى إيداع أموالهم لدى المصارف التي تتمتع بمستوى جيد من الربحية والتي تعد مؤشراً مهماً للعملاء.
2. **دراسة (Jawad, Jihad,2020)**: هدفت هذه الدراسة إلى بيان آلية مؤسسات ضمان الودائع في العراق ودورها في الوصول إلى ثقة الجمهور لتعبئة الودائع وتوفير رأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلى أن ثقة الجمهور في القطاع المصرفي حساسة للغاية تجاه مؤسسات ضمان الودائع، وكلما زادت كفاءة وفعالية هذه المؤسسات زادت ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي، وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي الذي يعد ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية؛ كما توصلت إلى أن نظام التأمين على الودائع يعمل على منع انتشار أي أزمة مالية ومنع انتقالها من مصرف إلى أخر.
3. **التعقيب على الدراسات السابقة:**

تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بين نظام ضمان الودائع وبين تحقيق استقرار الودائع المصرفية والتي أجريت في بيئات محلية وعربية وأجنبية مختلفة، وقد تم استعراضها بقصد الاطلاع وبناء أساس يمكن الانطلاق منه في الدراسة الحالية التي جاءت استكمالاً لسياق الدراسات السابقة في ذات الموضوع حيث أنها استندت على المفاهيم والنظريات ذاتها؛ إن معظم هذه الدراسات دراسات وصفية ذات طابع ميداني اعتمدت في منهجها على المنهج الوصفي واستخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية، وبعضها اعتمدت المنهج التاريخي والمنهج المقارن في تناول موضوع الدراسة، وقد تنوعت الدراسات في طرح موضوع نظام ضمان الودائع والمتغيرات التابعة له حسب طبيعة وبيئة كل دراسة، وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في المجال النظري ومنهج الدراسة المتبع وفي استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، إلا أنها اتجهت إلى تناول العلاقة بين نظام ضمان الودائع وبين تحقيق استقرار الودائع المصرفية في البيئة الليبية وذلك في ظل بيئة تتميز بخصوصيتها من حيث هيكلية الجهاز ونوعيته، كما أنها ألقت الضوء على تأثير هذا النظام في زيادة ثقة المودعين في المصرف قيد الدراسة، كما اتجهت هذه الدراسة إلى مساهمة في إلقاء الضوء بالتحليل والمناقشة على أهمية تفعيل نظام ضمان الودائع في ليبيا في ظل المخاطر السائدة في البيئة المصرفية، والحاجة الماسة إلى طمأنة العملاء لجذب الودائع المصرفية والحفاظ عليها.

4. **مشكلة الدراسة:**

على الرغم من كل التدابير التي يقوم بها مصرف ليبيا المركزي فقد واجه النظام المصرفي في ليبيا مشاكل وأزمات مالية مفاجئة، سواءً لأسباب داخلية ناتجة عن سوء الإدارة وضعف الأداء في بعض المصارف، أو لأسباب خارجية متمثلة في المتغيرات الاقتصادية

المختلفة التي تعصف باقتصاد البلد، والتي أدت إلى عدم استقرار بعض المصارف، مما قد يجعل المودعين أكثر حذراً وتردداً في إيداع أموالهم وبالتالي فقدان الثقة بالقطاع المصرفي، لذلك دعت الحاجة لوجود نظام يضمن ويحمي هذه الودائع من مخاطر عدم الاستقرار التي قد تتعرض لها المصارف؛ واستناداً على ذلك تمت صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

هل يساهم نظام ضمان الودائع في تحقيق استقرار الودائع المصرفية في المصرف قيد الدراسة؟

5. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التالي:

1. التعرف على الدور الذي يقوم به صندوق حماية أموال المودعين في حماية الودائع بالمصرف قيد الدراسة.
2. إلقاء الضوء على أثر نظام ضمان الودائع المصرفية في زيادة ثقة المودعين بالمصرف قيد الدراسة.
3. بيان دور نظام ضمان الودائع في جذب الودائع بالمصرف قيد الدراسة.
4. الوقوف على أهم الملامح والتفاصيل الخاصة بنظم ضمان الودائع المصرفية والمتغيرات التي تحكم تطورها.

6. أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى اكتساب معلومات جديدة حول موضوع الدراسة، وذلك عن طريق الاطلاع على المصادر والكتب ذات العلاقة بموضوع نظام ضمان الودائع المصرفية، كما أن الموضوع يحظى بأهمية خاصة وكبيرة في إبراز دور النظام في تقوية ودعم الجهاز المصرفي وزيادة ثقة المودعين به، إضافةً إلى توضيح الدور الذي يلعبه النظام في توفير عامل الثقة بين المصرف والجمهور، خاصةً وأن الثقة المصرفية عامل مهم في نجاح المعاملات المالية وتحقيق الاستقرار للنظام المصرفي.

7. فرضيات الدراسة:

على ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة فرضيات الدراسة في فرضية رئيسية واحدة وهي: **يساهم نظام ضمان الودائع في تحقيق استقرار الودائع المصرفية في المصرف قيد الدراسة.**

وتفرعت من هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية:

1. تساهم ثقة المودعين في تحقيق استقرار الودائع المصرفية في المصرف قيد الدراسة.
2. يساهم التقليل من احتمالية تعثر المصرف في تحقيق استقرار الودائع المصرفية في المصرف قيد الدراسة.
3. تساهم زيادة مرونة السياسات الائتمانية في تحقيق استقرار الودائع المصرفية في المصرف قيد الدراسة.

8. متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل:

- ثقة المودعين.
- التقليل من احتمالية التعثر.
- مرونة السياسات الائتمانية.

المتغير التابع: استقرار الودائع المصرفية.

9. أُنموذج الدراسة:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافها وضمن إطارها النظري والتطبيقي تم إعداد أُنموذج الدراسة الحالية من خلال مراجعة أدبيات الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ويوضح الشكل رقم (1-1) متغيرات الدراسة التي تبين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهي على النحو التالي:

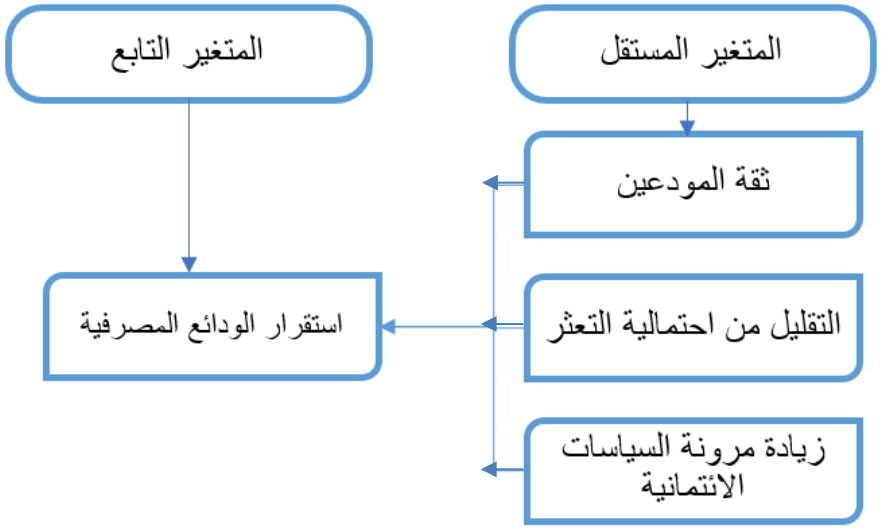

الشكل (1-1) انموذج الدراسة
المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الدراسات السابقة.

الودائع المصرفية:

1.1 مفهوم الودائع المصرفية:

تُعد الودائع المصرفية من بين المصادر الرئيسية التي تقوم بجمعها المصارف التجارية من عملائها، إذ تمثل الركيزة الأساسية لتنفيذ مجموعة متنوعة من أنشطتها، وتتمثل أهمية هذه الودائع في دورها الحيوي في تقديم الخدمات المالية لاسيما دورها الرئيسي في منح الائتمان المصرفي، وبالتالي ينجم أي تقلص في حجم الودائع المصرفية عن تأثير سلبي مباشر على فعالية المصارف التجارية، وبناءً على ذلك تتبنى المصارف التجارية جهودًا متسارعة لجذب المزيد من الودائع بأشكالها المختلفة، لضمان استمراريتها في ساحة المنافسة المصرفية المحتدمة، بما في ذلك المنافسة بين المصارف العامة والخاصة المحلية والأجنبية، وتعتمد هذه الجهود على مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات، تنوعت ما بين التقليدية المعتمدة منذ فترة طويلة والحديثة المبتكرة التي تتلاءم مع متطلبات واحتياجات العملاء في الوقت الحاضر (Srivastava, 2020).

وانطلاقاً من ذلك يمكن تعريف الودائع المصرفية على أنها: تلك الأموال التي يقوم المودعون سواءً كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين بإيداعها لدى المصرف، حيث تمثل هذه الودائع الجزء الأكبر من التزامات المصرف مقارنة بالالتزامات الأخرى (صقر، علي، 2021).

2.1 أهمية الودائع المصرفية:

تُعتبر الودائع أحد العناصر الأساسية التي تكتسب أهمية بالغة من عدة جوانب، سواء من منظور الأفراد أو من منظور النظام المصرفي أو على صعيد الاقتصاد ككل؛ فهي تتيح فرصة واسعة لجميع الأطراف لتحقيق أهدافهم المتعلقة بالأمان والسيولة والربحية، حيث تمثل الودائع وسيلة لتوظيف أموال بعض الأفراد، وتساهم في تغطية عجز آخرين، مما يخلق إمكانيات جديدة تتيح التوسع في النشاط الاقتصادي عن طريق تدفقات مالية مستدامة تُعزز من نمو الأعمال؛ وتبرز هذه الأهمية للأطراف الثالثة من خلال ما يلي (غبغوب، 2021):

1. بالنسبة للأفراد:

تُعد الودائع المصرفية بالإضافة إلى كونها عملية جيدة للحفاظ على النقود من الأخطار الكثيرة المحتملة كالضياع والسرقة، بالإمكان أن تعود على صاحبها بمكاسب مالية لا يمكنه الحصول عليها إذا احتفظ بالنقود معطلة بحوزته.

2. بالنسبة للنظام المصرفي:

تُتيح الودائع أمام النظام المصرفي فرصاً واسعة لتوسيع القروض وذلك من خلال رسملة الأموال الموجودة فعلاً ودون اللجوء إلى عمليات التمويل التضخمية للنشاط الاقتصادي، وهي لا تقوم بذلك فحسب وإنما بإمكانها أن تركز مجهوداتها في تمويل فعال ومدروس ووفقاً لموارد مالية ليست مكلفة في الغالب مثلما هو الشأن بالنسبة للودائع تحت الطلب.

3. بالنسبة للاقتصاد ككل:

وجود الودائع يخدم الاقتصاد ككل من عدة جوانب فهي تشكل خزاناً كبيراً من الموارد، وهذا ما يجنب عرقلة الاقتصاد بسبب شح الموارد؛ كما أن ذلك يسهل التسيير النقدي للاقتصاد من وجود توترات نقدية معيقة للنمو المنتظم، من شأن ذلك أن يدفع إلى زرع الثقة في نفوس كل المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا منتجين، مستهلكين أو مدخرين، بما ساعد على توفير الظروف الضرورية للازدهار الاقتصادي.

3.1 مخاطر الودائع المصرفية:

تواجه الودائع المصرفية العديد من المخاطر يمكن إجمالها فيما يلي (مجبل، داود، 2020):

1. المخاطر الخارجية:

تمثل المخاطر التي ترتبط بأمور خارجة عن سيطرة المصارف وسياساتها وقراراتها، كمخاطر السوق الناتجة عن تغير أسعار السوق بصورة سلبية وتقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف؛ ويظهر تأثير هذه المخاطر في مدى قدرة المصارف على تحقيق الأرباح ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

2. المخاطر الداخلية:

تعني مجموعة المخاطر التي ترتبط بأعمال وأداء المصارف ونظامها واستثماراتها؛ وتتمثل بمخاطر الائتمان الناجمة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة، وكذلك تضم مخاطر العمليات المتعلقة بأعمال وتصرفات الموظفين بالمصرف، إضافةً إلى مخاطر السيولة الناتجة عن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها بسبب عدم كفاية الاحتياطيات النقدية أو عدم قدرته على تسييل الموجودات.

نظام ضمان الودائع المصرفية:

1.2 مفهوم نظام ضمان الودائع المصرفية:

وينصرف المفهوم الأساسي لنظام ضمان الودائع المصرفية إلى حماية صغار مودعين بالعملة المحلية والعملة الأجنبية للدولة من مخاطر عدم الدفع من قبل المصارف أو إفلاسها، وذلك بواسطة المساهمة المشتركة للمصارف في نظام ضمان الودائع الذي يغدى بموجب رسوم أو اشتراكات تلتزم تلك المصارف بسدادها أو عن طريق تقرير حقوق امتياز للمودعين على حصيلة التصفية بالمصرف (في حالة إفلاسه) في حدود مبالغ محددة من ودائعهم كحدود قصوى (مجبل، داود، 2020).

ويعرف هذا النظام على أنه: نظام حماية ودائع العملاء عن طريق تعويضهم كلياً أو جزئياً إذا ما تعرضت ودائعهم للخطر نتيجة تعثر المصرف المودعة لديه تلك الودائع وتوقفه عن الدفع، وذلك من خلال مساهمات المصارف المشتركة في صندوق ضمان الودائع؛ ويمول هذا الصندوق بموجب رسوم أو اشتراكات أو مساهمات تلتزم المصارف العضوة بسدادها (سعد، 2020).

2.2 أهمية نظام ضمان الودائع المصرفية:

يسعى صندوق ضمان الودائع المصرفية إلى تحقيق الحماية الكافية للمودعين والمساهمة الفعالة في استقرار وسلامة النظام المالي والمصرفي عن طريق إدارة وتطوير نظام لضمان الودائع المصرفية يتمتع بالكفاءة والفعالية، لذلك يحرص المصرف المركزي على تطبيق رقابة شديدة على المصارف لتساعدها على تقليل المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها ولتدعيم ثقة الأفراد بهم مما يشجعهم على إيداع أموالهم في تلك المصارف، ويمكن تلخيص أهمية نظام ضمان الودائع المصرفية في الآتي (خليف، مدوخ، 2022):

1. يحقق الاستقرار في النظام المصرفي وتقليل أثر الأزمات المصرفية، والحد من تعرض خزينة الدولة للخسائر نتيجة انهيار مصرف أو أكثر.
2. يدعم ثقة الجمهور في النظام المصرفي من خلال إيجاد إطار محدد لمعالجة مشاكل التعثر المصرفي.
3. يعمل على حماية حقوق المودعين عن طريق تعويضهم عن الخسائر التي تنتج في حالة إخفاق أحد المصارف.
4. يحافظ على استقرار وسلامة المصارف وتدعيم الثقة فيها من خلال الدور الوقائي للنظام.
5. يوفر مناخ مناسب للمنافسة بين المصارف الصغيرة مع المصارف الكبيرة.

3.2 الأنواع الرئيسية لنظام ضمان الودائع المصرفية:

هناك نوعان رئيسيان الأول ضمني والأخر صريح؛ ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

1. أنظمة الحماية الضمنية للودائع:

نجد في نظام الحماية الضمنية للودائع أن الحماية الحكومية للمودعين تكون تقديرية، حيث تقوم الحكومة بهذه الحماية ليس لأنها ملزمة قانونياً بعمل ذلك، ولكن لأنها تعتقد أن هذا من شأنه أن يحقق انجازاً للأهداف السياسة العامة، وفي هذا النظام يمكن للحكومة أن تظهر حمايتها على شكل ثلاث طرق أساسية، كما يلي (حفيظة، عقيلة، 2017):

1. في حال إغلاق مصرف مُفلس فالحكومة تقوم بالدفع بشكل مباشر للمودعين، أو تقوم بترتيب أو تنظيم دفع ودائع المصرف المفلس من خلال مصرف آخر.
2. يمكن أن تقوم بترتيب وتقديم الدعم المالي لدمج المصرف صاحب المشكلة مع مصرف آخر، وهذه المبادرة من شأنها أن تمنع وقوع الإفلاس للمصرف وبذلك يتم حماية كل المودعين.

3. يمكن للحكومة أن تمنع الفشل من خلال إعادة تأهيل المصرف، عن طريق إمداد المصرف برأس المال أو امتلاك بعض أو كل الأصول غير العاملة للمصرف صاحب المشكلة بقيمتها الدفترية؛ وتعد هذه الصفقة مساوية أو معادلة لعملية إمداد المصرف برأس المال.

2. أنظمة الحماية الصريحة للودائع:

إن نظام ضمان الودائع المصرفية هنا يعتمد على وجود قانون ضمان الودائع، الذي يرسي قواعد وإجراءات عمل النظام، وبشكلٍ خاص فإن القانون نفسه هو الذي يحدد نوع المؤسسات المالية والودائع التي تعد مؤهلة للضمان أو مشمولة بالضمان، كما يحدد شكل العضوية في النظام ما إذا كانت اختيارية أو إلزامية وكذلك الحد الأقصى للودائع الذي يتم ضمانه؛ وكيفية تمويل النظام والأدوات التي يستخدمها الضامن في حالة فشل المصرف، حيث أن حجم الحماية التي يقرها نظام ضمان الودائع للمودعين يعتمد على الحد الأقصى يغطيه الضمان، والذي يحدده القانون (زيتوني، 2012).

صندوق ضمان أموال المودعين الليبي:

1.3 نشأة الصندوق:

قام المشرعِ الليبي بتأسيس صندوق يعمل على ضمان الودائع المصرفية ويحمي المودعين من تبعات إفلاس أو تعثر المصارف تحت اسم صندوق حماية أموال المودعين؛ وذلك بموجب المادة رقم (91) من القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف الصادر عن مؤتمر الشعب العام (سابقاً) والتي نصت في أولها على أن: "يُنشأ صندوق يسمى صندوق ضمان أموال المودعين يتولى عمليات التأمين على الودائع في ليبيا، وتكون له شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة؛ ويضم في عضويته جميع المصارف العاملة التي تقبل الودائع، ويخضع لإشراف مصرف ليبيا المركزي ويكون مقره مدينة طرابلس" (المجمع القانوني الليبي، 2024).

وقد جاء هذا النظام إضافةً إلى المهام التقليدية للمصارف المركزية التي تعمل على حماية المودعين والمتمثلة في الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الدولة، وفرض المصرف المركزي لنسب محددة من الاحتياطيات والودائع لضمان القدرة على الوفاء بالالتزامات تجاه المودعين؛ (بامور، بوراس، 2022).

2.3 رأس مال وموارد صندوق حماية أموال المودعين:

يدفع مصرف ليبيا المركزي مبلغ (5) ملايين دينار عند دخول النظام الأساسي للصندوق حيز التنفيذ، بالإضافة إلى رسم اشتراك المصارف الأعضاء بالصندوق بمبلغ (100) ألف دينار غير مستردة؛ تدفع على دفعتين متساويتين الأولى خلال مدة لا تتجاوز شهراً، والثانية خلال مدة لا تزيد عن سنة من تاريخ نفاذ النظام الأساسي، مع الأخذ في الاعتبار أنه يتم دفع رسوم الاشتراك بالصندوق دفعة واحدة بالنسبة لأي مصرف يؤسس بعد نفاذ أحكام هذا النظام؛ ويعتبر رسم الاشتراك جزءً من رأس مال الصندوق؛ وقد نصت المادة (11) من النظام الأساسي على أن يلتزم كل مصرف بأن يدفع للصندوق اشتراكاً سنوياً بنسبة يحددها مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي ويتم مراجعتها وتعديلها عند الحاجة من ذات الجهة، ويتم احتساب نسبة الاشتراك بمجموع قيمة الودائع لدى المصرف في نهاية شهر ديسمبر من السنة السابقة، وتتكون موارد الصندوق مما يلي (صندوق ضمان أموال المودعين، 2009):

1. القروض التي يتحصل عليها بمقتضى أحكام هذا النظام.
2. رسوم الاشتراك السنوية التي تدفعها المصارف الأعضاء إلى الصندوق.
3. عوائد استثمار أموال الصندوق.

4. الغرامات التي تفرض على المصارف الأعضاء، وذلك في حالة مخالفتها لأحكام النظام أو للقرارات الصدرة بمقتضاه؛ تطبيقاً لأحكام المادة (91/رابعاً/2) من قانون المصارف.
5. الغرامات التي يوقعها مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي على المصارف الأعضاء المخالفة لأحكام قانون المصارف طبقاً للمادة (101/ثانياً) من القانون المذكور.
6. أي منح أو هبات مالية تقدم للصندوق بموافقة إدارة مجلس مصرف ليبيا المركزي.

3.3 طبيعة الودائع التي يشملها نظام ضمان الودائع المصرفية:

1. طبيعة الودائع التي يضمنها صندوق حماية أموال المودعين:

قد حصر صندوق حماية أموال المودعين الليبي الودائع المضمونة في الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)، وودائع التوفير (ودائع الادخار)، والودائع الزمنية (ودائع لأجل)، كما حدد النظام الأساسي للصندوق الأحكام المتعلقة بضمان الودائع في المادة رقم (28) من الباب السادس على النحو التالي:

1. بكامل قيمة الوديعة، إذا كانت بمقدار (10,000.00 د.ل) عشرة ألاف دينار ليبي أو أقل.
2. بنصف قيمة الوديعة، عما يزيد عن (10,000.00 د.ل) عشرة ألاف دينار ليبي، ولا يتجاوز (100,000.00 د.ل) مئة ألف دينار ليبي.
3. بربع قيمة الوديعة، عما يزيد عن (100,000.00 د.ل) مئة ألف دينار ليبي، ولا يتجاوز (400,000.00 د.ل) أربعمائة ألف دينار ليبي.
4. بثمن قيمة الوديعة، عما يزيد عن (400,000.00 د.ل) أربعمائة ألف دينار ليبي، ولا يتجاوز (1,000,000.00 د.ل) مليون دينار ليبي.
5. بعشر قيمة الوديعة، عما يزيد عن (1,000,000.00 د.ل) مليون دينار ليبي، على أن يكون الحد الأقصى للضمان (250,000.00 د.ل) مائتين وخمسين ألف دينار ليبي.

2. طبيعة الودائع التي لا يضمنها صندوق حماية أموال المودعين:

لقد ذكرت المادة (30) الفقرة (د) من الباب السادس من النظام الأساسي للصندوق، أنواع الودائع المصرفية التي لا يضمنها صندوق ضمان أموال المودعين، وهي:

1. الودائع الأجنبية والتي تشمل ودائع المصارف الأجنبية لدى المصارف المحلية التي يحتفظ بها لغرض تسهيل المعاملات بين المصارف، وودائع غير المقيمين من الشركات لدى المصارف.
2. أي مبالغ وضعها العميل تأميناً لقروض أو تسهيلات مصرفية حصل عليها شخص أخر، إلا في حالة بقاء رصيد دائن من تلك المبالغ بعد سداد الالتزامات التي وضعت ضماناً لها.

الجانب العملي:

1. منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، الذي يقوم بوصف الظاهرة محل الدراسة، وذلك لوصف وتحليل العلاقة بين متغيرات الدارسة والمتمثلة في نظام ضمان الودائع واستقرار الودائع المصرفية للتوصل إلى نتائج وتوصيات تساهم في تطوير الواقع المدروس.

2. مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية، أما عينة الدراسة فقد حُصرت في بالمستهدفين بمصرف الصحارى بالإدارة العامة وثلاث فروع وهي:(فرع المختار، فرع الرشيد، فرع حي الأندلس)، وتم توزيع الاستبانات على عينة عشوائية قوامها (100) موظف وفقاً للجدول رقم (1) المبين أدناه:

جدول رقم (1): الاستبانات الموزعة والصالحة لأفراد عينة الدراسة

الاستبانات الموزعة	الاستبانات المسترجعة	نسبة الاسترجاع	الاستبانات الصالحة للتحليل	النسبة
100	90	%90	89	%89

يتضح من الجدول رقم (1) أن عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (89) استبانة وذلك بنسبة (89%) وهي استبانات مكتملة تمت الإجابة على جميع فقراتها من قبل عينة الدراسة، في حين أن الاستبانات المفقودة يبلغ عددها (10) استبانات وذلك بنسبة (10%) بسبب ضياعها من الموظفين وبالتالي عدم الحصول عليها، أما الاستبانات غير صالحة للتحليل يبلغ عددها (1) استبانة واحدة وذلك بنسبة (1%) وهي استبانة غير مكتملة ويوجد بها فقرات فارغة لم تتم الإجابة عليها.

3. صدق وثبات أداة الدراسة:

تم احتساب صدق الاستبانة عن طريق حساب معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة، وقد كانت معاملات الارتباط كما هو موضح في الجدول رقم (2) الذي يبين النتائج المتعلقة بصدق الاستبانة، وأن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (0.05) وقد كانت النتائج إيجابية بشكل عام حيث دلت معاملات الارتباط المختلفة على أن هناك اتساق داخلي لعناصر الاستبانة، وبذلك يعتبر المقياس صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (2): معاملات الارتباط بين الدرجة الفرعية لكل مجال مع الدرجة الكلية لجميع المجالات

المجال	محتوى المجال	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	زيادة ثقة المودعين.	**0.882**	**0.000**
الثاني	التقليل من احتمالية تعثر المصارف.	**0.804**	**0.000**
الثالث	زيادة مرونة السياسات الائتمانية.	**0.773**	**0.000**
الرابع	تحقيق استقرار الودائع المصرفية وجذبها.	**0.841**	**0.000**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

4. ثبات الاستبانة:

تم تحليل وحساب مُعامل ثبات الاستبانة الخاصة بالدراسة من خلال حساب مُعامل ألفا كرونباخ (Chronback Alpha) حيث أن القيمة الدُنيا المقبولة لمعامل ألفا هي (0.6) في حين تعد القيمة المثالية لهذا المعامل في المدى من (0.7) إلى (0.8) وكلما ارتفعت قيمة المعامل عن (0.8) كلما كان ذلك مؤشراً على موثوقية أعلى؛ ويوضح الجدول رقم (3) نتائج الثبات.

جدول رقم (3): نتائج اختبار ألفا للصدق والثبات لعبارات محاور الاستبانة

ت	محاور الدراسة	عدد العبارات	معامل ألفا
الأول	زيادة ثقة المودعين.	9	0.780
الثاني	التقليل من احتمالية تعثر المصارف.	8	0.696
الثالث	زيادة مرونة السياسات الائتمانية.	8	0.822
الرابع	تحقيق استقرار الودائع المصرفية وجذبها.	8	0.822
	الثبات العام	33	0.914

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

5. الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق العوامل الديمغرافية:

تم تخصيص القسم الأول من الاستبانة الموزعة على عينة الدراسة للأسئلة العامة والتي تهدف إلى جمع بيانات للتعرف على خصائص هذه العينة، وتم تحديد هذه الخصائص وبيانها كالتالي:

جدول رقم (4): الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق العوامل الديمغرافية

المتغير	الفئات	العدد	النسبة (%)
الجنس	ذكر	58	65.2
	أنثى	31	34.8
	الإجمالي	89	100.0
العمر	من 20 سنة الى أقل من 30 سنة	32	36
	من 30 سنة الى أقل من 40 سنة	26	29.2
	من 40 سنة الى أقل من 50 سنة	29	32.9
	أكبر من 50 سنة	2	2.2
	الإجمالي	89	100.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	64	71.9
	ماجستير	16	18
	دكتوراه	4	4.5
	أخرى	5	5.6
	الإجمالي	89	100.0
المسمى الوظيفي	مدير إدارة	1	1.1
	مدير فرع	2	2.2

المتغير	الفئات	العدد	النسبة (%)
	نائب مدير فرع	3	3.5
	رئيس قسم	23	25.8
	موظف	60	67.4
	الإجمالي	89	100.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	45	51.7
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	15	16.9
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	10	11.2
	أكثر من 15 سنة	18	20.2
	الإجمالي	89	100.0

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

6. تحليل محاور الاستبانة:

في هذه الجزئية تم استخدام اختبار One Sample T-Test والانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة، وفيما يلي عرض لنتائج هذه الاختبارات ومناقشتها كما هو موضح في الجداول التالية:

7. نتائج التحليل الإحصائي للمحور الأول:

يبين الجدول رقم (5) التحليل الإحصائي لفقرات المحور الأول: "زيادة ثقة المودعين" باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك كالتالي:

جدول رقم (5): نتائج التحليل الإحصائي للمحور الأول: "زيادة ثقة المودعين"

ت	العبارات	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-Test	Sig	درجة الموافقة
.1	تخضـــع جميع الودائع المودعة من العملاء إلى الحماية من قبل نظام ضمان الودائع.	تك رار	3 4	4 6	9	0	0	4.28	0.639	18.899	0.000	مرتفعة
		نسبة	38.2 %	51.7 %	10.1 %	0	0					
.2	تساهم القوانين والتشريعات المنظمة لعمل نظام ضـــمان الودائع في زيادة عامل الثقة والأمان بالنسبة للمودعين.	تكرار	30	48	7	0	4	4.12	0.902	11.748	0.000	مرتفعة
		نسبة	33.7 %	53.9 %	%7.9	0	%4.5					
.3	يســـاهم نظام ضـــمان الودائع في تقليل المخاطر المرتبطة بالودائع إلى أدنى مستوى.	تكرار	18	49	22	0	0	3.96	0.673	13.394	0.000	مرتفعة
		نسبة	%20.2	%55.1	%24.7	0	0					

ت	العبارات	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-Test	Sig	درجة الموافقة
.4	يساهم نظام ضمان الودائع في تقليل الأثر السلبي للظروف السياسية والاقتصادية المؤثرة على الجهاز المصرفي.	تكرار	19	34	30	2	4	3.70	0.982	6.694	0.000	مرتفعة
		نسبة	%21.3	%38.2	%33.7	%2.2	%4.5					
.5	يساهم نظام ضمان الودائع في الحد من حالات الذعر المصرفي لدى جمهور المودعين.	تكرار	16	50	17	4	2	3.83	0.856	9.164	0.000	مرتفعة
		نسبة	%18	%56.2	%19.1	%4.5	%2.2					
.6	يعمل نظام ضمان الودائع على الحد من اتساع الأزمات المصرفية في الجهاز المصرفي.	تكرار	18	38	28	5	0	3.78	0.836	8.749	0.000	مرتفعة
		نسبة	%20.2	%42.7	%31.5	%5.6	0					
.7	يعزز نظام ضمان الودائع الدور الوقائي للسلطات النقدية على الجهاز المصرفي.	تكرار	29	38	15	7	0	4.00	0.905	10.430	0.000	مرتفعة
		نسبة	%32.6	%42.7	%16.9	%7.9	0					
.8	يؤدي وجود نظام ضمان الودائع إلى تحسين الأداء المصرفي للمصارف العاملة بالدولة.	تكرار	24	42	16	4	3	3.90	0.966	8.780	0.000	مرتفعة
		نسبة	%27	%47.2	%18	%4.5	%3.4					
.9	يعمل نظام ضمان الودائع على حل مشاكل الإفلاس المالي التي قد تتعرض لها المصارف العاملة بالدولة.	تكرار	19	35	30	3	2	3.74	0.911	7.678	0.000	مرتفعة
		نسبة	%21.3	%39.3	%33.7	%3.4	%2.2					
	النتيجة							3.92	0.517	16.811	0.000	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

من خلال تحليل النتائج الواردة بالجدول رقم (5) يتضح أن درجة موافقة أفراد العينة المتعلقة بمحور زيادة ثقة المودعين كانت مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.92) وانحراف معياري (0.517) وقيمة T-Test بلغت (16.811)، إن البيانات الواردة في الجدول تشير إلى أن هناك تأييداً للعبارات المذكورة بالمحور الأول مع وجود تباين في الآراء حيث تشير الانحرافات المعيارية إلى أن هناك اختلافات

في تقييمات الأفراد لتلك العبارات؛ النتائج تظهر ثقة عالية في النظام كأداة لحماية المودعين وتعزيز الاستقرار لكنها أيضاً تكشف عن قصور محتمل في مواجهة تحديات الأزمات المالية، ذلك يؤدي إلى أهمية العمل على إعادة النظر في آليات التعويض وتعاون أكبر بين النظام والسلطات النقدية إضافةً إلى تطوير تشريعات مرنة تتعامل مع الأزمات المحتملة.

8. نتائج التحليل الإحصائي للمحور الثاني:

يبين الجدول رقم (6) التحليل الإحصائي لفقرات المحور الثاني: "التقليل من احتمالية تعثر المصارف" باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك كالتالي:

جدول رقم (6): نتائج التحليل الإحصائي للمحور الثاني: "التقليل من احتمالية تعثر المصارف"

ت	العبارات	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-Test	Sig	درجة الموافقة
.1	يعد نظام ضمان الودائع المصرفية من معززات الأمان المالي للمصارف.	تكرار	35	39	13	2	0	4.20	0.771	14.704	0.000	مرتفعة
		نسبة	39.3 %	39.3 %	14.6 %	2.2 %	0					
.2	يحمي نظام ضمان الودائع أموال المودعين قبل بلوغ المصرف لمرحلة توقف الدفع.	تكرار	9	52	24	4	0	3.74	0.699	10.002	0.000	مرتفعة
		نسبة	%10.1	%58.4	%27	%4.5	0					
.3	يساهم نظام ضمان الودائع في تصميم وتطبيق أساليب وقائية لاحتواء الأزمات المالية قبل وقوعها.	تكرار	20	44	17	4	4	3.81	0.987	7.731	0.000	مرتفعة
		نسبة	22.5 %	49.4 %	19.1 %	%4.5	%4.5					
.4	يساهم نظام ضمان الودائع في الحفاظ على سلامة المركز المالي للمصرف وتجنب تعرضه للفشل المالي.	تكرار	23	41	22	3	0	3.94	0.803	11,091	0.000	مرتفعة
		نسبة	25.8 %	46.1 %	24.7 %	%3.4	0					
.5	تعمل الضوابط والقوانين التي يفرضها صندوق حماية أموال المودعين الليبي على تجنب حدوث التعثر المالي.	تكرار	15	41	28	5	0	3.74	0.805	8.688	0.000	مرتفعة
		نسبة	16.9 %	46.1 %	31.5 %	5.6 %	0					
.6	تساهم الآليات التي يتبعها صندوق حماية أموال المودعين الليبي في تقليل المخاطر التشغيلية.	تكرار	16	36	30	4	3	3.65	0.943	6.522	0.000	مرتفعة
		نسبة	%18	%40.4	%33.7	%4.5	%3.4					

ت	العبارات	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-Test	Sig	درجة الموافقة
.7	يساعد صندوق حماية أموال المودعين الليبي في اتخاذ خطوة قانونية ضد مسببي الإفلاس أو التعثر في المصرف.	تكرار	12	27	42	8	0	3.48	0.841	5.420	0.000	مرتفعة
		نسبة	%13.5	%30.3	%47.2	%9	0					
.8	يعزز صندوق حماية أموال المودعين الليبي من وسائل الإنذار المبكر التحذيرية التي تنذر بقرب وقوع أزمة مالية.	تكرار	12	16	37	18	6	3.11	0.748	0.971	0.000	متوسطة
		نسبة	%13.5	%18	%41.6	20.2	%6.7					
النتيجـــــة								3.71	0.495	13.529	0.000	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثلن بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

من خلال تحليل النتائج الواردة بالجدول رقم (6) يتضح أن درجة موافقة أفراد العينة المتعلقة بمحور التقليل من احتمالية تعثر المصارف كانت مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.71) وانحراف معياري (0.495)، وقيمة T-Test بلغت (13.529)، إن البيانات الواردة في الجدول تشير إلى أن هناك تأييداً للعبارات المذكورة بالمحور الثاني مع وجود تباين في الآراء حيث تشير الانحرافات المعيارية إلى أن هناك اختلافات في تقييمات الأفراد لتلك العبارات؛ حيث أن العبارات المتعلقة بالنظام حظيت بتأييد أعلى مما يعكس دوره كأداة وقائية لتعزيز الاستقرار المالي بينما العبارات الخاصة بالصندوق أظهرت تأييداً أقل وتبايناً أكبر مما يشير إلى تحديات في تطبيقه الفعلي مثل نقص الكفاءة التشغيلية أو غموض الإطار القانوني؛ وهنا تبرز الحاجة لتعزيز الشفافية وتحسين آليات الرقابة وتوعية المودعين والمصارف بأدوار الصندوق لزيادة الثقة في فعاليته.

9. نتائج التحليل الإحصائي للمحور الثالث:

يبين الجدول رقم (7) التحليل الإحصائي لفقرات المحور الثالث: "زيادة مرونة السياسات الائتمانية" باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك كالتالي:

جدول رقم (7): نتائج التحليل الإحصائي للمحور الثالث: "زيادة مرونة السياسات الائتمانية"

ت	العبارات	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-Test	Sig	درجة الموافقة
.1	يشجع نظام ضمان الودائع المصارف على منح المزيد من التمويلات للقطاعات الاقتصادية التي تتسم بالمخاطرة.	تكرار	17	30	22	20	0	3.49	0.811	4.460	0.000	مرتفعة
		نسبة	%19.1	%33.7	%24.7	%22.5	0					
.2	يؤدي نظام ضمان الودائع إلى زيادة مستوى أسقف الائتمان الممنوح للجمهور.	تكرار	16	39	18	12	4	3.57	0.960	5.027	0.000	مرتفعة
		نسبة	%18	%43.8	%20.2	%13.5	%4.5					
.3	يشجع نظام ضمان الودائع المصارف للدخول في تمويل مشاريع طويلة الأجل (5 سنوات فأكثر).	تكرار	14	27	26	16	6	3.30	0.664	2.506	0.000	متوسطة
		نسبة	%15.7	%30.3	%29.2	%18	%6.7					
.4	وجود نظام ضمان الودائع يعطي للمصارف مرونة أكبر في تقديم التمويل لمختلف القطاعات.	تكرار	13	48	14	10	4	3.63	0.791	5.845	0.000	مرتفعة
		نسبة	%14.6	%53.9	%15.7	%11.2	%4.5					
.5	يخفض نظام ضمان الودائع من مخاطر الإقراض والتمويل التي قد تتعرض لها المصارف عند منح الائتمان.	تكرار	7	33	35	12	2	3.35	0.893	3.679	0.000	متوسطة
		نسبة	%7.9	%37.1	%39.3	%13.5	%2.2					
.6	يؤدي نظام ضمان الودائع إلى اتباع المصارف لسياسات ائتمانية غير مشددة.	تكرار	8	27	22	28	4	3.08	0.924	0.688	0.000	متوسطة
		نسبة	%9	%30.3	%24.7	%31.5	%4.5					

ت	العبارات	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-Test	Sig	درجة الموافقة
.7	يســـاهم نظام ضـــمان الودائع في خفض تكلفة منح التمويل.	تكرار	9	35	20	24	1	3.30	0.864	2.817	0.000	متوسطة
		نسبة	%10.1	%39.3	%22.5	%27	%1.1					
.8	يعمل نظام ضـــمان الودائع في زيادة منح الائتمان من خلال تعزيز ثقة المودعين في الجهاز المصـــرفي مما يزيد من حجم الأموال المتاحة لمنح الائتمان.	تكرار	6	50	26	7	0	3.62	0.731	7.976	0.000	مرتفعة
		نسبة	%6.7	%56.2	%29.2	%7.9	0					
النتيجـــــة								3.41	0.672	5.875	0.000	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

من خلال تحليل النتائج الواردة بالجدول رقم (7) يتضح أن درجة موافقة أفراد العينة المتعلقة بمحور زيادة مرونة السياسات الائتمانية كانت مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.41) وانحراف معياري (0.672)، وقيمة T-Test بلغت (5.875)، إن البيانات الواردة في الجدول تشير إلى أن هناك تأييداً للعبارات المذكورة بالمحور الثالث مع وجود تباين في الآراء حيث تشير الانحرافات المعيارية إلى أن هناك اختلافات في تقييمات الأفراد لتلك العبارات حيث أن ردود المبحوثين تعكس طبيعة النظام كأداة وقائية أكثر من كونها تحفيزية مباشرة، فبينما يعزز الثقة والاستقرار فإن تأثيره على قرارات التمويل (كالمدة أو التكلفة) قد يتطلب سياسات مكملة كتخفيض متطلبات رأس المال مثلاً.

10. نتائج التحليل الإحصائي للمحور الرابع:

يبين الجدول رقم (8) التحليل الإحصائي لفقرات المحور الرابع: "تحقيق استقرار الودائع المصرفية وجذبها" باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك كالتالي:

جدول رقم (8): نتائج التحليل الإحصائي للمحور الرابع: "تحقيق استقرار الودائع المصرفية وجذبها"

ت	العبارات	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط	الانحراف المعياري	T-Test	Sig	درجة الموافقة
.1	يؤدي تبني نظام ضمان الودائع إلى تحسين سمعة المصرف مما يعمل على زيادة استقرار الودائع المصرفية.	تكرار	37	40	4	8	0	4.19	0.890	12.620	0.000	مرتفعة
		نسبة	41.6 %	44.9 %	4.5 %	%9	0					
.2	يعمل نظام ضمان الودائع على تحسين سياسات استقطاب الودائع المصرفية.	تكرار	39	37	9	0	4	4.20	0.956	11.869	0.000	مرتفعة
		نسبة	43.8 %	41.6 %	10.1 %	0	%4.5					
.3	يساهم نظام ضمان الودائع في تقليل الأثر السلبي لمخاطر عدم استقرار الودائع لدى المصارف العاملة بالدولة.	تكرار	25	37	24	3	0	3.94	0.860	10.719	0.000	مرتفعة
		نسبة	28.1 %	41.6 %	%27	%3.4	0					
.4	يشجع نظام ضمان الودائع الحالي أصحاب الودائع الكبيرة على إيداع أموالهم في المصارف.	تكرار	16	36	21	12	4	3.54	0.855	4.723	0.000	مرتفعة
		نسبة	%18	40.4 %	23.6 %	13.5 %	%4.5					
.5	وجود نظام ضمان الودائع يحقق ميزة تنافسية للمصارف في جذب واستقطاب الودائع والمدخرات.	تكرار	27	38	14	6	4	3.88	0.894	7.770	0.000	مرتفعة
		نسبة	30.3 %	42.7 %	15.7 %	%6.7	%4.5					
.6	تعمل السياسات الرقابية والاشرافية التي يمارسها صندوق حماية أموال المودعين الليبي على استقرار وتطور حجم الودائع في المصارف.	تكرار	23	37	23	0	6	3.80	0.625	7.192	0.000	مرتفعة
		نسبة	25.8 %	41.6 %	25.8 %	0	6.7 %					
.7	وجود نظام ضمان الودائع يشجع الجمهور على عدم الاحتفاظ بالنقود السائلة خارج الجهاز المصرفي.	تكرار	22	46	15	6	0	3.94	0.831	10.719	0.000	مرتفعة
		نسبة	%24.7	%51.7	%16.9	%6.7	0					
.8	يؤدي الدور الوقائي لنظام ضمان الودائع إلى الحفاظ على استقرار المؤسسات المصرفية في الدولة.	تكرار	22	57	10	0	0	4.13	0.588	18.220	0.000	مرتفعة
		نسبة	%24.7	%64	%11.2	0	0					
النتيجة								3.95	0.615	14.613	0.000	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

من خلال تحليل النتائج الواردة بالجدول رقم (8) يتضح أن درجة موافقة أفراد العينة المتعلقة بمحور تحقيق استقرار الودائع المصرفية وجذبها كانت مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.95) وانحراف معياري (0.615)، وقيمة T-Test بلغت (14.613)، إن البيانات الواردة في الجدول تشير إلى أن هناك تأييداً للعبارات المذكورة بالمحور الرابع مع وجود تباين في الآراء حيث تشير الانحرافات المعيارية إلى أن هناك اختلافات في تقييمات الأفراد لتلك العبارات حيث تظهر النتائج أن النظام ينظر إليه كعامل استقرار رئيسي في القطاع المصرفي خاصةً بالجوانب المتعلقة بالثقة والسمعة، ومع ذلك تبرز الحاجة إلى تحسين السياسات لتعزيز جذب الودائع الكبيرة وزيادة فعالية الرقابة.

11. تحليل فرضيات الدراسة:

لتحليل واختبار فرضيات الدراسة والتحقق من مدى صحتها تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط (Simple Regressions Mode)، وذلك لتقييم الدلالة الإحصائية للفروق الملاحظة بإتباع قاعدة القرار التالية:

- نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة إذا كانت القيمة المعنوية أكبر من (0.05).
- نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة إذا كانت القيمة المعنوية أقل من (0.05).

جدول (9): اختبار معامل الارتباط بيرسون ومعامل الانحدار للفرضية الرئيسية والفرضيات المنبثقة منها

الفرضيات	قيمة F	اختبار T	معامل الانحدار	معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الفرضية الرئيسية	81.804	9.045	0.911	**0.696	0.485	0.000	معنوية
الفرضية الفرعية الأولى	86.970	9.326	0.841	**0.707	0.500	0.000	معنوية
الفرضية الفرعية الثانية	58.866	7.672	0.789	**0.635	0.404	0.000	معنوية
الفرضية الفرعية الثالثة	21.093	4.593	0.405	**0.442	0.195	0.000	معنوية

ويتضح من خلال الجدول رقم (9) أن جميع أبعاد (**نظام ضمان الودائع**) تساهم في استقرار الودائع المصرفية، لذلك يمكن قبول الفرضية الرئيسية والفرضيات المنبثقة منها بما يتعلق بمساهمة نظام ضمان الودائع بأبعاده (ثقة المودعين، التقليل من احتمالية التعثر، زيادة مرونة السياسات الائتمانية) في استقرار الودائع المصرفية في المصرف قيد الدراسة.

12. النتائج:

من خلال تحليل استجابات العينة وتقييم واقع تطبيق نظام ضمان الودائع في المصرف قيد الدراسة، تم استخلاص النتائج التالية:

1. تشير النتائج إلي أن هناك درجة من عدم اليقين لدى المبحوثين تجاه مقدرة صندوق حماية أموال المودعين على تفعيل آليات الإنذار المبكر ومدى محدودية دور الصندوق في هذا الجانب.
2. أظهرت النتائج إلى أن النظام يوفر قدراً من الثقة لدى كبار المودعين إلا أن هذه الثقة تبقى محدودة، حيث يتردد البعض في إيداع مبالغ كبيرة لدى المصرف نتيجة للقيود المفروضة على سقف الضمان.
3. أظهرت نتائج التحليل بأن نظام ضمان الودائع يُسهم بشكل فعال في تحقيق استقرار الودائع المصرفية في المصرف قيد الدراسة.
4. بينت النتائج أن ثقة المودعين تُسهم بشكل جوهري في استقرار الودائع لدى المصرف قيد الدراسة.
5. أوضحت النتائج أن تقليل احتمالية تعثر المصارف يعد من العوامل المساهمة في تحقيق استقرار الودائع المصرفية.
6. أكدت النتائج الدراسة بأن زيادة مرونة السياسات الائتمانية يُسهم في تحقيق استقرار الودائع المصرفية بالمصرف قيد الدراسة.

13. التوصيات:

استنادًا إلى ما توصلت إليه الدراسة، تبرز الحاجة إلى تقديم عدد من التوصيات التي من شأنها تعزيز فعالية هذا النظام ومعالجة التحديات المرتبطة بتطبيقه، ومن هذه التوصيات الآتي:

1. على المصرف القيام بتعزيز التوعية حول نظام ضمان الودائع من خلال الحملات الإعلامية والبرامج التثقيفية، بما يُسهم في زيادة ثقة الجمهور وتحفيزهم على إيداع أموالهم بالمصرف، مما يعزز استقراره وسمعته التنافسية.
2. أن يعمل المصرف على توسيع نطاق التواصل مع عملائه لشرح آليات الحماية التي يوفّرها نظام ضمان الودائع، وتسليط الضوء على الأطر التشريعية التي تنظم عمله، بما يعزز من شعور الأمان لدى المودعين.
3. ضرورة تعزيز آليات إدارة المخاطر بالتكامل مع نظام ضمان الودائع، والعمل على تطوير سياسات داخلية تضمن الاستفادة القصوى من هذا النظام في تقوية الاستقرار المالي وتقليل التعرض للمخاطر النظامية.
4. على المصرف ضرورة البحث إمكانية رفع نسبة التعويضات عن الودائع المقدمة من المودعين الكبار بما يتناسب مع القيم المالية المودعة في حساباتهم.
5. تنظيم ورش عمل مشتركة تشمل مسؤولي مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية الليبية؛ لتحسين نظام ضمان الودائع ووضع إطار عمل شامل له وتحديد التشريعات والضوابط اللازمة لضمان حمايته ونجاحه.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

الكتب:

1. صقر، منال، وعلي، غدوان. (2021). *إدارة المؤسسات المالية*. دمشق: الجامعة الافتراضية السورية.

الرسائل العلمية:

1. بارة، سهيلة. (إبريل, 2023). *دور نظام تأمين الودائع في تعزيز الثقافة المصرفية في البنوك العمومية في ولاية سوق أهراس*. الأفاق للدراسات الاقتصادية، 08 (01)، 162-177.
2. بامور، نجاة، وبوراس، لينا. (2022). *النظام المستحدث لحماية الودائع المصرفية في التشريع الجزائري*. رسالة ماجستير منشورة. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي.
3. حفيظة، حنيش، وعقيلة، مكيوي. (2017). *نظام حماية الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية –دراسة حالة الجزائر–*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحى فارس.
4. خليف، عبد الرحمن، ومدوخ، ماجدة. (2022). *دور نظام ضمان الودائع في إدارة الأزمات المصرفية –دراسة حالة مؤسسة ضمان الودائه الفلسطينية–*. فلسطين: مجلة العلوم الإنسانية، 33 (03)، 741-752.
5. زيتوني، كمال. (2012). *دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر – دراسة حالة الجزائر –*. الجزائر: جامعة المسيلة.

6. غبغوب، فريال. (2021). *نظام التأمين على الودائع المصرفية في الجزائر –دراسة تحليلية تقيمية وفق المعايير الدولية–*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي.
7. المخرم، المهدي عاشور، وطه، حسنين السيد. (ديسمبر, 2023). *أثر العوامل الخارجية على تنمية الودائع المصرفية –دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية–*. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، جامعة مدينة السادات، 15 (04)، 376-410.
8. مجبل، رسل عمر، وداود سمير سهام. (أكتوبر, 2020). *نظام تأمين الودائع ودوره في تحقيق الأمان المالي للمدة (2018-2010) – دراسة تجارب بلدان مختارة مع الإشارة إلى العراق*. مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، 26 (124) 392-416.
9. المجمع القانوني الليبي .https://lawsociety.ly . تاريخ الاسترداد (12) نوفمبر 2024 ، قانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف طرابلس.
10. صندوق ضمان أموال المودعين. (7 يوليو, 2009). *النظام الأساسي لصندوق ضمان أموال المودعين*. تم الاسترداد (20) نوفمبر 2024 من صندوق ضمان أموال المودعين: www.dif.gov.ly

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Haryanto, S., Chandrarin, G., & Bachtiar, Y. (2019, November). Bank Size, Risk and Market Discipline with a Deposit Insurance: Evidence of Banking in Indonesia. AFRE Accounting and Financial Review, 2(2), pp. 81-90.
2. Srivastava, N. (2020). Factors Influencing Bank Deposits. New Zealand: Massy University.
3. K. Jawad, K., & Jihad, J. F. (2020, May). Deposit Insurance System and Its Role in Enhancing Public Confidence in The Banking Sector in Order to Achieve Economic Development: An Iraq Case Study. International Journal of Innovation, Creativity and Change, pp. 1124-1145.

المؤلفون

أ.د. أحمد سعد مسعود، أستاذ التمويل والمصارف بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا – جنزور، حاصل على دكتوراه في التمويل والمصارف من جامعة UKM ماليزيا (2013). أبحث في مجالات التمويل والاستثمار– المصارف، مع تركيز على الأسواق المالية، إدارة المخاطر، التمويل المستدام، الصيرفة الإسلامية، أسعى لتطوير استراتيجيات تعزز الكفاءة والاستقرار المالي في القطاع المصرفي.

أ.ليلى مفتاح محمد الناجح. الدرجة العلمية: ماجستير في المصارف والاستثمار– الاكاديمية الليبية للدراسات العليا.الانتماء المؤسسي: باحثة مستقلة. الاهتمامات البحثية: أهتم بمجالات التمويل والاستثمار: (الأسواق المالية، إدارة المخاطر، الامتثال والرقابة المصرفية، التمويل المستدام، تحليل الأداء المالي، ومكافحة غسل الأموال). باحثة أكاديمية تهتم بدراسة قضايا التمويل والاستثمار في القطاع المصرفي، مع تركيز على تطوير استراتيجيات تعزز الكفاءة والاستقرار المالي.